



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

القانون العام

((اختصاص الادارة بإعفاء موظفي الدرجات العليا والرقابة عليه)) (دراسة مقارنة)

رسالة قدمها الطالب

حيدر طارق حميد

الى مجلس معهد العلمين للدراسات
العليا وهي جزء من متطلبات نيل
درجة الماجستير في القانون العام

بأشراف

الاستاذ المتمرس الدكتور

غازي فيصل مهدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((..... نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأُ وَفَوْقَ

كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ))

سورة يوسف : جزء من الآية (٧٦)

((الإهداء))

إلى كل من يلتمس طريقاً إلى العلم ، ويبحث عن الحق
والحقيقة أهدي هذا الجهد.

الباحث

((شكر وعرفان))

الحمد والشكر لله تعالى الذي أسبغ علينا نعمه التي لا تعد ولا تحصى و
صلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه وسلم.

والى وطني العزيز حماه الله من كل مكروه.

ثم الشكر إلى أستاذي الفاضل د. (غازي فيصل مهدي) الذي كان منارتي في
هذا البحث ، جزاه الله عنا خير جزاء المحسنين ،

و أتقدم بالشكر إلى والدي العزيز الذي كان الدافع والمحفز نحو اكمال
دراستي العليا ، وإلى والدتي العزيزة التي أسير ببركة دعائها ، و كذلك
الشكر إلى زوجتي العزيزة ، وأولادي الذين ساندوني وتحملوا معي معاناة
الدراسة وهمومها ، والشكر موصول إلى أخواتي العزيزات وأزواجهن ،
لمساندتهم لي ، و إلى كل أقبائي وكذلك أشكر أحبتي أصدقائي الغالين
زملائي في العمل والدراسة ، ولكل من دعا لي بالخير .

الباحث

(المستخلص)

تُعد القيادة من المسلمات في المجتمعات وعلى مرّ العصور ، ففي المجتمعات القبلية ظهرت سلطة رؤساء القبائل في قيادة أفراد القبيلة ، وتحديد أعمالهم وتعاملاتهم مع بقية الأفراد ، وتدرّجت تلك المهمات ، وتطورت لقسمة المجتمع إلى طبقتين أساسيتين هما : طبقة الحكام وطبقة المحكومين، وكذلك الحال لما يخص الإدارة إذ لابد من وجود موظفين بمراتب أعلى من بقية الموظفين ، يتولون قيادة المرفق العام وإدارته لتحقيق الاهداف.

لقد كان يُنظر الى وظائف الدرجات العليا على أنها وسائل للفئات الحاكمة من اجل تنفيذ سياساتها وتوجهاتها فضلا عن عدها استحقاقات ومكاسب لا يجوز التنازل عنها ، وقد كان هذا الأمر يتم على حساب استقرار العمل ، وسير المرافق العامة إذ لم يكن التعيين يتم على أساس الكفاءة و إنما يتم على أساس الانتماء السياسي والحزبي ، فقد تمكنت كثير من البلدان من تجاوز هذا النهج بعد تطور السياسة ونضجها فيها ، إلا إنّ البلدان الاخرى – ومنها العراق- لم تتمكن من القيام بذلك وظل التعيين في تلك الوظائف سبباً للصراعات والخلافات ، ومادة دسمة للتقاسم بين من يتولون حكم تلك الدول.

تناول هذا البحث تعريف موظفي الدرجات العليا وتمييزهم عن الموظفين في بقية الدرجات الوظيفية ، وكذلك بياناً لحقوقهم وواجباتهم ، و تناولنا البحث في السلطة المختصة بتعيينهم والآلية ، التي يتم بها عملية التعيين ، أمّا الهدف الأساس من هذا البحث فهو اختصاص الإدارة بإعفاء

موظفي تلك الدرجات ، وكيف للإدارة أن تعفي هؤلاء الموظفين و السبيل إلى ذلك ، وتمّ التعرّيج على رقابة القضاء على مثل تلك القرارات الخاصة بالإعفاء ، فقد تناولنا بالتفصيل أجزاء القرار الإداري ، وكيفية نظره من قبل القضاء ، فقد وضعنا نصب أعيننا الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري في العراق والمبادئ الصادرة عن مجلس الدولة التي كان لها الاثر الكبير في إغناء مادة البحث و معرفة اتجاهات القضاء الإداري العراقي ، ولزيادة الفائدة ، قمنا بمقارنة ما ورد في القانون العراقي من نصوص تخص الموضوع مع بعض القوانين في الدول العربية ذات أنظمة حكم مختلفة بين ملكي وجمهوري ، لغرض تأشير مواضع الخلل والنقص ، و قدّمنا بعض التوصيات التي نعتقد بأهميتها لإصلاح الأخطاء والمثالب التي تمّ تأشيرها عبر بحثنا هذا ونأمل أن تسهم في حال الأخذ بها في تطوير النظام القانوني الخاص بهذه الشريحة المهمة من الموظفين.

((المحتويات))

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٤-١
الفصل الأول : التعريف بموظفي الدرجات العليا	٧١-٥
المبحث الأول / تعريف موظفي الدرجات العليا وتمييزهم عما سواهم	٢٠-٥
المطلب الأول / تعريف موظفي الدرجات العليا	١٣-٦
المطلب الثاني / تمييز موظفي الدرجات عما سواهم	٢٠-١٤
المبحث الثاني / المركز القانوني لموظفي الدرجات العليا	٣٥-٢١
المطلب الأول / حقوق موظفي الدرجات العليا	٣٠-٢١
المطلب الثاني / واجبات موظفي الدرجات العليا	٣٥-٣١
المبحث الثالث / اختصاص الادارة في تعيين موظفي الدرجات العليا وإعفائهم	٧١-٣٦
المطلب الأول / اختصاص الادارة في تعيين موظفي الدرجات العليا	٥٤-٣٨
المطلب الثاني / اختصاص الادارة في إعفاء موظفي الدرجات العليا	٧١-٥٥
الفصل الثاني : الرقابة على قرارات اعفاء موظفي الدرجات العليا	١٢٤-٧٢
المبحث الأول / جهات الرقابة على قرارات إعفاء موظفي الدرجات العليا	٩٢-٧٤
المطلب الأول / الرقابة الادارية على قرارات اعفاء موظفي الدرجات العليا	٨٣-٧٥
المطلب الثاني / الرقابة القضائية على قرارات اعفاء موظفي الدرجات العليا	٩٢-٨٤

١١٢-٩٣	المبحث الثاني / حدود رقابة القضاء على قرارات اعفاء موظفي الدرجات العليا
١٠٢-٩٤	المطلب الاول / الرقابة على الأركان الخارجية لقرار الاعفاء
١١٢-١٠٣	المطلب الثاني / الرقابة على الاركان الداخلية لقرار الاعفاء
١٢٣-١١٢	المبحث الثالث / اثار الرقابة على قرارات الاعفاء
١١٨-١١٣	المطلب الاول / العودة الى المنصب
١٢٣-١١٩	المطلب الثاني / الحصول على الاستحقاقات المالية
١٢٤	الخاتمة
١٢٥	النتائج
١٢٦	التوصيات
١٢٨	المصادر